



Unicons

يونيكونز للاستشارات المحدودة

سلسلة ورش عمل للتوافق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي في السودان

ورشة عمل رقم (1)

## الإصلاح المؤسسي للفدرالية المالية السودانية

### مقدمة:-

نظمت شركة يونيكونز للاستشارات بالتعاون مع المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً ورشة عمل حول الإصلاح المؤسسي للفدرالية المالية السودانية وذلك ضمن سلسلة ورش العمل التي تهدف للتوافق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي في السودان في ذلك في يوم السبت 25 ابريل 2015م بقاعة الصداقة بالخرطوم.

تهدف الورشة لبناء رؤية مشتركة لبرنامج اصلاحي للفدرالية المالية السودانية كجزء من برنامج اصلاح شامل يمكن تطبيقه في السودان في ظل اصلاح سياسي وذلك بغرض تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدل والمستدام.

شارك في الورشة حوالي عشرين من المختصين في مجال الفدرالية المالية والحكم اللامركزي والمالية العامة، من المسؤولين الحكوميين العاملين في مفوضية تخصيص ومراقبة الايرادات العامة ووزراء المالية بالولايات والبرلمانيين والأكاديميين وممثلي عدد من التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد قدمت في الورشة ورقة علمية أعدها د. علي جريقندي النعيم بعنوان الإصلاح المؤسسي للفدرالية المالية السودانية وتمت مناقشتها من قبل المشاركين في الورشة.

أ. عابدة المهدي (شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة):- أكدت ان الإصلاح السياسي يعد ضرورة للإصلاح الاقتصادي والمؤسسي، وقد تبنت شركة يونيكونز بالتعاون مع المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً تطوير برنامج للإصلاح الاقتصادي متوافق عليه يمكن تطبيقه اذا ما تحقق الإصلاح السياسي واكتمل التحول الديمقراطي، ونأتي هذه الورشة ضمن سلسلة ورش العمل المتخصصة التي ستناقش تفاصيل محاور برنامج الإصلاح الاقتصادي مثل تنمية القطاع الزراعي، والتنمية الصناعية، وتطوير التعليم، والسياسات الاقتصادية الكلية، وذلك بناء على توصية اجتماع المائدة المستديرة للتوافق حول برنامج الإصلاح الذي نظمته يونيكونز للاستشارات في 10 يناير 2015م بعقد ورش عمل متخصصة لمناقشة تفاصيل محاور برنامج الإصلاح المنشود. وقد دعت أ. عابدة المشاركين الى طرح توصيات بناءة تسهم في وضع نموذج متوافق عليه للفدرالية المالية.

بروفيسر/ عوض السيد كرسني (جامعة الخرطوم): ترأس الورشة وأشار الى أن شركة يونيكونز قد بدأت تسهم في تطوير الفدرالية المالية منذ بدايتها الأولى ولا تزال تسهم بجد في مناقشة القضايا الخلافية في موضوع الفدرالية، وذكر ان يونيكونز قد وفقت في اختيار المشاركين ومقدم الورقة علي جريقندي الذي اهتم

بدراسة الجغرافيا والموارد وهي مدخل لدراسات استراتيجية متعمقة تسهم في مجالات الاصلاح المؤسسي والتنمية. كما اوضح انه ليست هنالك حلول مطروحة حاليا للقضايا الراهنة ، لذلك لا بد من الخروج بتوصيات مهمة للاصلاح.

### الاصلاح المؤسسي للفدرالية المالية السودانية:-

د. علي جريقندي نعيم

هدفت الورقة الى قياس جدوى الفدرالية المالية وقدرتها على تقليل الفوارق التنموية في السودان، ومدى الرضا عن توزيع الموارد بين مستويات الحكم المختلفة. وقت أعدت الورقة بناء على موجبات أهمها الرؤية الاستراتيجية للتطوير المؤسسي للفدرالية التي تشمل زيادة الايرادات عبر اصلاح ضريبي وبناء قدرات الولايات، والالتزام بالدستور، وتوفير المعلومات وتحديثها لضمان العدالة. كما تشمل عرض مؤسسات الفدرالية وواقع الممارسة بجانب تحليل اوجه القصور في معايير ومؤشرات التوزيع بالاضافة الى المقارنة مع التجارب العالمية واثر التعديلات الدستورية الاخيرة على الفدرالية.

وفقا للورقة فقد تأثر اداء الفدرالية في السودان بالعديد من العوامل أهمها الحرب التي زادت من الانفاق العسكري، وتناقص البيئة الديمقراطية في السودان حيث ظل المركز في موقف اقوى من الولايات وذلك نتيجة لاستخدام القوى المالية كاداة للضغط على الولايات.

كذلك توصلت الورقة الى أن البنية الدستورية والقانونية للفدرالية في السودان سليمة، لكن هنالك اختلالات في الممارسة لا تتسق مع الدستور منها شمولية النظام والتفافه حول الموارد، وسيادة روح المركزية المتأصلة ومحدودية القدرات الذاتية للولايات، بجانب ضعف قاعدة النشاط الاقتصادي في الولايات.

استعرضت الورقة آليات الفدرالية المتمثلة في الصندوق القومي للايرادات المسؤول عن جمع إيرادات الدولة، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني التي تدير صندوق الايرادات، وتقوم بالانفاق، ومفوضية تخصيص ومراقبة الايرادات المالية التي تهدف الى ضمان الشفافية والعدالة في التخصيص ومراقبة الاستخدام، ومجلس الولايات وهو يتلقى تقرير ريع سنوي عن اداء المفوضية ويشارك في التخصيص. توصلت الورقة الى ان هنالك ضعف في التنسيق بين هذه المؤسسات، فوزارة المالية تنفرد بادارة صندوق الايرادات وتخصيص الانفاق على التنمية، وسلطة مجلس الولايات على المفوضية إسمية. كذلك شرحت الورقة الممارسات السائدة في السودان، فذكرت ان المفوضية تنفق في الولايات، وقد اقنعت الولاية بتخصيص 1% للتعليم الاتحادي، وباستقطاع 6% كاحتياطي ولايات تصرفه رئاسة الجمهورية. كذلك اوضحت أن التقسيم الرأسي كان لصالح المستوى القومي طوال فترة تطبيق الفدرالية والتخصيص للولايات لا يتماشى مع نسب الزيادة المضطردة في حاجة الولايات ويذهب غالبا لتعويضات العاملين.

أما القسمة الافقية للايرادات العامة بين الولايات، فقد مرت بثلاث مراحل، طبقت في المرحلة الاولى أربع معايير متقاربة مع المعايير الدولية وبسيطة وبياناتها متوفرة (حد ادنى لمستويات الحكم، السكان، التعليم والصحة، الاداء المالي)، لكن تم حل المفوضية التي وضعت تلك المعايير. وفي المرحلة الثانية (2008 – 2010) طبقت تسع معايير تشمل الاداء المالي والكثافة السكانية، والتعليم، والصحة، والامن، ومتوسط دخل

الفرد، والبنية التحتية، والموارد البشرية والموارد الطبيعية. لكن برزت مشكلة القياس الكمي للمؤشرات وعدم توفر المعلومات بالولايات عن تلك المعايير.

في المرحلة الثالثة تم تطبيق ثمانية معايير أعدها عدد من الخبراء (تقلص عدد الخبراء من 20 خبير إلى 5 خبراء)، هي: السكان، والمتطلبات الزراعية والامن والتعليم والصحة ومسافة الولاية من الميناء والعاصمة واليرادات الذاتية.

نتيجة لهذا الامر برزت مفارقات في التحويلات، فبعض الولايات ظلت تعتمد بنسبة تفوق 80% من ميزانياتها على المركز مثل النيل الازرق وغرب دارفور، وبعض الولايات زاد اعتمادها على المركز بينما اخري قل ولم تظهر بوادر للتوازن. أيضا لا يوجد توازن بين اختصاصات الولايات ومواردها، كما أن التحويلات التنموية قادت الى احتجاجات ونزاعات بين الولايات و تفاوت في الانفاق التنموي بينها.

توصلت الورقة الى نتائج أهمها: إن طريقة عمل المفوضية يحتاج لمراجعة شاملة، وان هنالك عدم رضا عن اداء المفوضية واحتجاجات من الولايات وان التحويلات التنموية لا ترتبط بمحاربة الفقر وتفتقر الى الشفافية والانتظام، كما ان ميزانية الولايات تميل للصرف الجاري وهنالك غياب لآليات الشفافية في الولايات حيث لا تملك المفوضية آلية للمتابعة. بالإضافة الى ذلك هنالك عدم اتساق بين برامج المفوضية والولايات واستراتيجيات للدولة.

كما خلصت الورقة الى ان التعديلات الدستورية الجديدة التي استهدفت دعم الحكم المحلي بمنحه مواعين ايرادية حصرية وضمت اتفاق الشرق والدوحة للدستور مما ترتب عليه التزام دستوري ومنحت رئيس الجمهورية حق تخصيص الاراضي الاستثمارية وتعيين الولاة تعزز سلطة المركز بصورة كبيرة.

اقترحت الورقة عدد من الإصلاحات لنظام الفدرالية المالية تتضمن: انشاء مفوضية قومية مستقلة لتخصيص ومراقبة الإيرادات، واختيار شخصية قومية مؤهلة مستقلة لرئاستها وضم مستوى الحكم المحلي لمنظومة القسمة، ووضع ضوابط دستورية ملزمة تجرم الاعتداء على الدستور وزيادة عدد خبراء المفوضية الى 20، وانشاء مجلس اماناء لصندوق الإيرادات لضمان توريد كافة الإيرادات، واعانة الولايات لتطوير مواردها بالسماح لها بالاقتراض والتدريب واصدار قانون للتوازن المالي والتنموي وبناء قاعدة بيانات دقيقة وحديثة، وسن قوانين رادعة لمكافحة الفساد وانشاء وحدة مكافحة الفقر، وانشاء مجلس للتخطيط القومي ووزارة للتخطيط لتقييم المشروعات التنموية ووضع خطط زمنية لمعالجة الدين الداخلي ووضع سقف للدين.

## النقاش:-

### (1) الفوارق التنموية وأهمية الإصلاح السياسي واصلاح الفدرالية لتحقيق الاستقرار والتنمية:

أجمع المشاركون في الورشة على أن الفدرالية قضية مهمة لانها الفيصل بين الحرب والسلام، فالغبين التنموي والشعور بالفوارق في الرفاهية يسبب الحرب، واكد المشاركون ان الفوارق التنموية تبرز بصورة واضحة في العديد من النواحي؛ فتلثي سكان السودان هم في القطاع المطري التقليدي بينما ادخال الكهرباء يجري في القطاع المروي على الشريط النيلي، كذلك اظهر اخر مسح لميزانية الاسر ان 46.5% من سكان

البلاد هم من الفقراء، حتى من هم فوق خط الفقر قد تراجعت القدرة الشرائية لدخولهم لان قيمة العملة قد تدهورت بسبب السياسات التضخمية في كل الحقب، أيضا هنالك معلومات متوفرة عن التحويلات منذ عقود تشير الى الحاجة الى التوزيع من الولايات الاغنى الى الاقفر، إذ أن اكثر المناطق غنا بالموارد هي اكثر المناطق فقرا واقلها نموا في البنى التحتية والانتاج يتم فيها، بينما تتركز المشروعات التنموية في غيرها من المناطق التي لا تنتج شيئا، فالخرطوم مثلا ليس بها انتاج لكنها تسيطر على قدر كبير من الموارد. أيضا هنالك مشروعات كبيرة مثل سد مروحي قامت معها مشروعات مصاحبة كالمطار الدولي والطرق على ضفتي النيل وتعلية خزان الروصيرص وسد أعالي عطبرة وسنتيت قد تم تمويلها من القروض في الوقت الذي حصلت فيه البلاد على ما يفوق 40 مليار دولار من عائدات البترول. ومع انتشار تقنية الاتصالات ونقل المعلومات يعلم الجميع ما هو متوفر لكل الولايات من امكانات وما ينفذ فيها من مشروعات مما يقود للنزاع.

لكن هنالك من يرى ان بعض الولايات في السودان قد بذلت مجهودات كبيرة أسهمت في تحسين أوضاعها بصورة ملموسة مثل ولاية الخرطوم التي تقوم بتمويل انشطتها من القطاع المصرفي حتى أن القطاع المصرفي يستغل الولاية، كما ان التركيز على ولاية الخرطوم جاء بسبب ان النظام يسعى لتثبيت كرسي الحكم، ولذلك يتم توفير كل شئ فيها وهنالك تكلفة عالية تتحملها الولاية حيث يقيم بالولاية الكثير من الوافدين من كل بقاع السودان ويستفيد من الخدمات المتوفرة في الخرطوم العديد من سكان الولايات الاخرى مما يشير الى ان الارقام لا تعكس الانفاق الحقيقي على التنمية والخدمات في الولايات، أيضا ولاية سنار لها تجربة بارزة في تشجيع انشاء المشروعات بتعاون الولاية مع المصارف والمنظمات والمجتمعات المحلية في تمويل مشروعات المياه والكهرباء والبنى التحتية وذلك عبر تخصيص قدر من موارد الولاية الذاتية كمكون لدعم المشروعات التي تقدمها المنظمات كالبنك الدولي.

بالرغم من ذلك، هذا الوضع لا يزال يطرح سؤال جدي حول الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية للمشاريع القومية فنتائجها النهائية ان الفجوة التنموية بين الولايات لم تنحسر بل زادت والترتيب لم يتغير عبر التاريخ. ويثير تساؤل عن لماذا لا تنتج كل الافكار والخطط والخيارات السياسية استقرار في السودان؟ هنا لا بد من النظر الى الاوضاع السياسية والنظرة المركزية والاختلالات الهيكلية منذ عهد الاستعمار، فالارادة السياسية وتوفير نظام همه خدمة المواطن يعد مدخلا أساسيا لحل الازمة، إذ لا يمكن ان تنجح الفدرالية في ظل نظام سياسي شمولي، وقد اثبتت التجربة ذلك حينما حاولت المفوضية في فترتها الاولى ان تحقق الشفافية لكنها لم تترك لتقوم بذلك ولم تحتمل الدولة مساعيها لتحقيق العدالة في قسمة الايرادات فقامت بحله واستبدالها باخرى تابعة للحكومة المركزية وتنفيذ توجيهاتها، لذا فقد اجمع المشاركون على أن تحقيق الإصلاح السياسي ووقف النزاع أولا والوصول الى نظام سياسي يهدف لتحقيق التنمية المتوازنة يعتبر شرطا أساسيا لتطبيق النظام الفدرالية التي تقلل الفوارق.

## (2) تطبيق الفدرالية المالية ونتائجها في السودان:-

منذ عهد الاستعمار كانت هنالك العديد من المحاولات لمعالجة الفوارق التنموية في السودان، لكن النقاش دار حول التجربة التي بدأت في عام 1995م حينما تم انشاء الصندوق القومي لدعم الولايات بقانون، وقد كان الهدف منه احداث توازن تنموي في السودان.

ناقش المشاركون تكوين المفوضية ومهامها وانشاء الولايات والمحليات وقسمة الموارد بينها، ف فيما يخص تكوين المفوضية يرى البعض أن المفوضية لم تكن مستقلة استقلالاً تاماً وان رئيسها يخضع لتوجيهات رئاسة الجمهورية التي تتدخل في عمله بصورة كبيرة لكن ممثلي المفوضية يرون ان وجود المفوضية مهم وتبعيتها لجهة ما كذلك امر مهم، فرئاسة الجمهورية لم تمل على المفوضية شئ فهي تقدم رأياً لرئاسة الجمهورية بكل مهنية لكن الرئاسة قد لا تطبق توصياتها، ولا يرون ان رئيس المفوضية له تأثير كبير في عمل المفوضية لأن المفوضية تعمل من خلال مجلس يضم 18 وزير مالية ولائي رئاسة المفوضية وقد كانت تقوم بعرض المعايير على الولايات واخذ ارائهم فيها مما سيؤدي لتبصير الولايات بحقوقها. لكن هذا الرأي لم يتفق حوله الكثيرون، بل تؤيد الغالبية الرأي القائل بعدم استقلالية المفوضية.

أيضاً يرى المشاركون ان عدد الخبراء قد تم تقليصه من 20 خبير الى 5 خبراء، وهذا العدد من الخبراء لا يمكن المفوضية من القيام بمهامها بكفاءة لانهم لن تتوفر لديهم الخبرة الكافية من حيث المجالات والتخصصات ومشاركة الولايات المختلفة في اتخاذ القرار.

فيما يخص انشاء الولايات والمحليات، تباينت وجهات النظر اذ يرى البعض ان العدد الكبير للولايات ومنح سلطات للمستوى المحلي ومشاركته في التخصيص سيقود لتشتيت وحدة الولايات والحد من قدراتها على تقديم الخدمات، وان إنشاء الولايات والمحليات على أساس الإعتبارات السياسية قد كان من أسباب عدم تحقيق الفدرالية لاهدافها وبطالون بالعودة لنظام الأقاليم الستة القديمة التي ورثها السودان من عهد الاستعمار القائم على الجدوى الادارية.

لكن برز من يرى أن هنالك تجربة قد تمت وولايات ومحليات نشأت ولها موارد وتعودت على الحكم وليس من السهل الغاؤها الآن، كذلك يجب النظر للجدوى الادارية ومدى توفر الكوادر الادارية فالاختصاصيين لا يفضلون العمل بالولايات، والجدوى الثقافية ومدى التقارب الثقافي، مثل دارفور نتحدث عنها كوحدة واحدة. لذا يرى هؤلاء انه يمكن الرجوع الى اقاليم السودان القديمة بتعديلات محددة لمعالجة مشكلات معينة ولاعطاء بعض المناطق خصوصية.

فيما يتعلق بقسمة الموارد بين المركز والولايات، يرى البعض أن استحواد المركز على النسبة العالية من الإيرادات القومية جعل التحويلات الى الولايات في تراجع مستمر وقلل من مواردها فجعلها عاجزة عن القيام بمهامها، لكن في الوقت نفسه نجد ان هذا قد يكون مرده ان الإيرادات الاتحادية مصادرها كبيرة وسهلة التحصيل بينما الإيرادات الولائية مصادرها محدودة وصغيرة وصعبة التحصيل، نفس الامر ينطبق على الوزارات في الولايات المختلفة حيث هنالك وزارات لديها موارد كبيرة كالتخطيط العمراني التي تسيطر على بيع وتخصيص الاراضي وهنالك وزارات فقيرة جدا لا تتوفر لديها اية مصادر للإيرادات. أيضا وزارة المالية تصرف على اهم البنود ولا تعط الولايات فرصة لاختيار بنود الصرف مما يحول دون تحقيق التنمية المتوازنة، لذلك ينادي هؤلاء بأن الاصلاح المؤسسي يجب ان يبدأ اولاً إذ أن أصل المشكلة في الصندوق القومي للعائدات والبنية الدستورية للإيرادات فيها ظلم، لذا يطالبون بتقليص نسبة المركز من الإيرادات القومية. هنالك من يذهب أبعد ويعتقد انه حتى الإيرادات التي تخصص للولايات تعود لتصرف بواسطة

المركز مباشرة في شكل مدفوعات للشركات الموجودة بالمركز وهي ارقام على الورق فقط لا تستفيد منها الولايات شيئاً.

من جهة اخرى يرى آخرون أن تقصير الظل الاداري الذي تم اقتراحه يهدف لزيادة الموارد، وعليه من المفترض ان ينخفض نصيب الولايات من التحويلات وليس العكس، ويفسر هؤلاء ضعف التنمية بالولايات بضعف القدرات الإدارية والكفاءة والنزاعات المحلية ويعتقدون ان كل الاموال المحولة قد سلمت للولايات، فهناك ولايات تطورت بسبب مجهوداتها كولاية الخرطوم، واخرى لم تتطور بفعل الحرب كجنوب كردفان ودارفور. لذلك ينادون بدعم جهود الولايات لجذب الاستثمار ومساعدتها في تعبئة الإيرادات الذاتية.

حظيت معايير قسمة الإيرادات بين الولايات بنقاش مستفيض، فالبعض يرى أن المعايير يجب ان تكون بسيطة وواضحة والبيانات حولها متوفرة، وكلما تعددت تتعقد، وكلما زادت مساحة الاختيار سيقبل نجاحها ويعتقدون المعايير الاربعة كانت فكرتها بسيطة وقائمة على ان المواطن له حق متساوي وان هنالك هياكل ادارية تحتاج للانفاق وهي متساوية في كل ولاية، اما الخدمات من تعليم وصحة فهي تعطى بناء على الحاجة ولتحقيق التوازن في الوصول للخدمات، والتغيير الى 9 معايير غير قابلة للقياس فتح الباب نحو التقديرات واعطاء مجال للتجاوزات. وينادي هؤلاء بالعودة الى نظام المعايير الأربعة البسيطة. ومن بين هؤلاء من يقترح ان المفوضية يجب ان لا تهتم بالتخصيص فقط، بل يجب ان تتدخل في مساعدة الولايات في تعبئة إيراداتها، وفي اختيار المشروعات وترتيب اولويات خفض الفقر، لكن هذا المقترح مثله مثل انشاء مجلس للتخطيط القومي ووحدة لمحاربة الفقر لم يجد التأييد لوجود مثل هذه المؤسسات في الوقت الحاضر.

لكن هنالك فريق آخر يرى ان المعايير كلما تعددت كلما كانت اكثر عدالة، فعلى سبيل المثال المسافة من المركز والميناء تعوض الولايات عن تكاليف نقل السلع إليها وقد استفادت المفوضية عند اعداد تلك المعايير من تجارب العديد من الدول. وفيما يتعلق بالخلاف حول تخصيص التعويض الزراعي وما قاد اليه من تنازع بين الولايات والمركز يعتقد هؤلاء ان المفوضية قد اعتمدت على تقارير الولايات اولا لكنها كانت غير دقيقة فاعتمدت على بيانات الاحصاء الزراعي لتحديد النسب. ويذهب هؤلاء ابعد ويدعون للتفكير في انشاء مفوضيات ولائية لتخصيص الموارد على المستوى الولائي وفي اضافة المستوى المحلي لصيغة القسمة لكن هذا المقترح لم يجد تأييدا بسبب انه قد يخلق تنافسا بين الولايات والمحليات التابعة لها.

هنالك تيار ثالث ينادي باهمية التطرق للاطر الكلي والسعي نحو زيادة الإيرادات الكلية وليس التركيز على قسمة الإيرادات. فالسياسات الكلية مثل سياسات البنك المركزي وسياسات التجارة الخارجية لها تأثيرات كبيرة على الولايات، لذا لا بد من النظر اليها قبل الانتقال نحو التوزيع لذا كان لا بد من الحديث حول كيفية تصميم سياسات كلية لتخفيف الفقر. كما ان المشروعات القومية تحتاج لاعتبار خاص إذ أن هنالك ولايات تقع في اراضيها مشاريع قومية، لا بد من وضع ضوابط لاستفادة تلك الولايات منها فالسياسة التنموية ومشروعات لتنمية القومية التي لا تأخذ اولويات المجتمعات المحلية في الاعتبار لا تعتبر مرغوبة.

خلاصة القول ان الفدرالية المالية في السودان في وضع حرج، أو ليست موجودة الآن بأية حال وتتطلب جهودات كبيرة للاصلاح للوصول الى التنمية المتوازنة التي تحفظ السلام والاستقرار للبلاد. وقد توصل المشاركون الى عدد من التوصيات في اغلبها تؤيد ما دعت اليه الورقة، غير ان هنالك بعض الخلافات مثلا

حول انشاء مجلس للتخطيط في ظل عدم ربط التخطيط بمسؤوليات التخصيص الموارد، وحول السماح للولايات بالاستدانة في وقت تواجه فيه ضعف القدرة على السداد مما سيترتب عليه تراكم مديونيات كبيرة في المستقبل. ادناه التوصيات التي خرجت بها الورشة.

### (3) التوصيات:-

- 1- تهيئة البيئة والمناخ المطلوب لنجاح توصيات الاصلاح المؤسسي والفرالية المالية وذلك بتحقيق السلام والمشاركة السياسية واستهداف التوزيع العادل للتنمية لانه الضامن الاساسي لتحقيق السلام.
- 2- السعي نحو زيادة الايرادات الكلية أولا قبل الحديث عن قسمة الايرادات. وذلك بطببق سياسات كلية لها تاثيرات ايجابية كبيرة على الولايات وعلى تخفيف الفقر.
- 3- مراجعة اختيار المشروعات القومية وتأثيرها على الولايات، ووضع صيغة للتوزيع العادل للمشروعات التنموية بين الولايات، ولا بد من وضع ضوابط لاستفادة تلك الولايات منها واعطاء فرصة للتعبير عن أولويات المجتمعات المحلية في اختيار مشروعات التنمية القومية.
- 4- اصلاح نظام الحكم الاتحادي واعادة تقسيم الولايات بناء على الجدوى الاقتصادية والادارية والثقافية.
- 5- انشاء مفوضية قومية مستقلة لتخصيص ومراقبة الايرادات بقانون خاص ووضع ضوابط دستورية ملزمة لحماية استقلال المفوضية وقيامها بمهامها واختيار شخصية قومية مؤهلة مستقلة لرئاسة المفوضية يتم التوافق حولها بين وزارة المالية ورئاسة الجمهورية ومجلس الولايات وان لا يتم اغاؤه الا بموافقة ثلاثة ارباع اعضاء مجلس الولايات.
- 6- توسيع قاعدة الخبراء بزيادة عدد خبراء المفوضية من 5 خبراء الى 20 خبير لوضع قاعدة متوازنة للمعايير واوزانها تحقق عدلية التخصيص وتتجه نحو كسب الرضا بمشاركة أهل المصلحة ومنظمات المجتمع.
- 7- انشاء مجلس أمناء لصندوق الايرادات لضمان توريد كافة الايرادات ومشاركة كل الجهات ومراجعة مسؤوليات الايرادات والصرف للمركز والولايات، والتوجه كليا نحو تبني نظام للتوازن المالي والتنموي في تخصيص الايرادات بما يكفل لكل وحدة فدرالية القدرة على تقديم خدماتها لمواطنيها.
- 8- اعانة الولايات على تطوير مواردها الذاتية عبر التركيز على الدعم الزراعي والمشروعات الصغيرة بجانب رصد حوافز مناسبة لتحسين كفاءة التحصيل والصرف على بناء القدرات الولائية لحل مشكلة ضعف الكوادر وتشجيع الولايات التي تشجع استثمارات القطاع الخاص، ودعم جهود الولايات لجذب الاستثمار.
- 9- الاستفادة من الجامعات ومراكز البحوث الولائية لاعداد المشروعات وتأهيل الكوادر الولائية.

10- معالجة مشكلة نقص المعلومات وتحديثها وذلك عبر بناء قاعدة بيانات دقيقة عن الموارد والامكانات وتحديثها بصورة مستمرة لتمكن خبراء المفوضية من معرفة اوضاع الولايات وتصميم معايير واوزان عادلة ودقيقة وشفافة لتخصيص الموارد افقيا ورأسيا.

11- سن وتطبيق قوانين رادعة لمكافحة الفساد، والالتزام بحوكمة وحاكمية الموازنة العامة للدولة والولايات، ووقف الصرف خارج الموازنة ومنع التجنيب.

12- تواجه الفدرالية المالية مشكلة تراكم الدين الداخلي والاستقطاعات المالية المختلفة لذا لا بد من وضع خطط زمنية لمعالجة الدين الداخلي ووضع سقف للدين يتم الاتفاق حوله مع وزارة المالية والمفوضية.